بينهما والجامع هو العلة وقيل اجزاء حكم الاصل على الفرع بعلة واحدة وقيل
جعل الشيء على نظير بضرب من الشبهة وقيل توقف حكم المجهول من المعلوم
حكمه والقياس مركب من اربعة ان كان فرع واصل وجامع وحكم تقدير
قياس شيء على شيء في شيء وحد الاصل ما يثبت حكمه بنفسه ويبتني
عليه غيره وحد الفرع ما يبتني على غيره وحد المعنى هو الحكم المقتضي
والسبب والعلة والحاصل والمناط والباعث والباحث كلها بمعنى واحد
وحد العلة ما جعله الشارع معرفة وامارة على ثبوت الاحكام وحد
الشرط ما يتوقف الحكم عليه وحد المانع ما يبطل انتفاءه بثبوت
الحكم كانتفاء العدة لصحة النكاح وحد الثاني ما يلزم من ثبوت
الحكم معه مفسدة وحد العلة العقلية ما اوجب حصوله لحلوله في
محال وجوده للعلة وحد اللغوي ما يتعين الحكم بوجوده وحد العلة
الواقعة وهي علة قاصرة ما لا يتعدى الى غيرها والمعلول والمعلل هو الحكم
والمعلل من يطلب العلة حد الطرد ما يوجب الحكم لوجوده العلة وحد العكس
ما يتعدم الحكم لعدم العلة حد التعقيب وجوه العلة بالاحكام وحد الكسر وجود معنى
العلة ولا حكم وحد القلب مشاركة الخصم في الاصل والعلة واحد المعارضة مدافعة
احد الخصمين بمثل دليله او ما هو اقوى منه وحد الترجيح مزية تقتضي
احدى الدلالتين على الاخرى حد الانقطاع هو العجز عن بلوغ الغرض
وحد المجمع ما كان غير يحسبه وحد المتحرك هو المنتقل من مكان الى
مكان وحد الساكن هو الثابت في مكان واحد حد القديم ما لا ابتداء
لوجوده وحد المحدث ما كان لوجوده ابتداء واحد الجواهر هو المتحيز
في الوجود بمعنى انه يشغل الحيز وله وجود غير حيث هو وحد الجسم
ما يتركب من جوهرين فصاعدا وحد العرض ما لا قيام له بنفسه وانما
يقوم له بغيره وحد الاشارة هو الثابت بنفس الصيغة من غير ان يضيف
له الكلام وحد الدلالة هو الذي دل عليه اللفظ لغة المضمر ما يثبت باضمار
المتكلم اجتزاء بذكر ما دل عليه اللفظ اختصارا وحد الصريح ما يتأدى في

الوضوح

الوضوح اليه وكشف الخفي عن المراد وحد الكناية ما دل على مراد المتكلم بغير
لا بنفسه وحد الخفي هو كل لفظ خفي مراده على السامع اي وجه كان
لمعنى الحدود معرفة الكل الوجود فصل في صور الايمانات من ادعى عليه
بشراء دار معلومة منه بثمن يحلف بالله ما باع الدار المحدودة بالثمن المسمى
من ادعى عليه ملك دار يحلف على هذه الدار المحدودة ملكا له ولا له ملك في شيء
منها وربما يزيد زايد ولا له فيها حق من انكر الاعتاق يحلف بالله اما اعتق
من انكر الاستعارة يحلف بالله ليس بينهما اجارة قابض الوديعة يحلف بالله
ما له عنده هذه الوديعة ولا شيء منها ولا يستبدلها غرامة لانه قد برئ منها
بالتضييع فان تعلق دعوى المدعي بالعين فالتحليف على العين وان تعلق
دعوى المدعي بالقيمة فالتحليف على القيمة من انكر القتل يحلف بالله
ما قتل فلانا ولا اعان على قتله ولا انه من فعله ولا بسبب فعله بما اهلكه
لانه قد يرمي فيقع السهم على المرمى اليه وقديم الطعام فيموت الاكل باكل
الطعام المخلوط بالسم وقال اصحاب الراي يحلف بالله ما له عندي دم واسه
ولا قبلي حق بسببه قال ابو زيد المروزي مذهب الشافعي يقتضي هكذا
الان المدعي مفسر ولا يحتاج الى التفسير فصل فيمن تخاصم في
في الشيء وتسمع خصومته دعوى السرقة لا تسمع الا من الاملاك المسروق او من وكيل
المالك فلو سرق المغصوب من يد الغاصب او المسروق من يد السارق او سرق
المستعار من يد المستعير او سرقت الوديعة من يد المودع او سرق المال
من يد العامل في يد القراض ولا رب لها ولا ي لا يخاصمون في الاسترجاع
اذ ليس لملاك ولا يقيمون على الملاك وعلى هذا القول المستأجر اذا سرق
من يد المستأجر فهو لا يخاصم فيه لانه ليس مالكا ولا وكيلا عن مالك على
المذهب الصحيح المنصوص عليه والمرتهن المرهون اذا سرق من يد المرتهن
فهو لا يخاصم في استرداده لانه ليس مالكا ولا وكيلا عن مالك على المذهب
الصحيح المنصوص عليه وكذلك المرهون اذا سرق من يد المرتهن فهو لا
يخاصم في استرداده لانه ليس مالكا ولا وكيلا عن مالك قال الشافعي رحمه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)